ـ ولقول ارادوه بالعقد عقد الوكالة وقال وخالفهما ابو الصباغ وعبارة الحاوي
فقد فقه انها قوله كالمحو تصرف يعني لو وقعت الى رجل اما كان وقلت تصرف في هذا
المال وكان الربح لي او الخسران علي كان فعلم يستحق شيئا قوله وهو كوكيله
يعني ان العامل كالوكيل فلا يبيع بالغبن والنسيئة فان اذن له في النسيئة اعتبر
ولا ضمن فان باع حالا حبس للبيع حتى يقبض ثمنه فان اذن له في التسليم
قبل قبضه لا ضمن شيئا لان الحال لا يعاد الا نسيئة فيه هكذا هو في التتمة
قوله لكن حد العرض والقصد يعني انه لحق للعامل ان يبيع بالعرض ويكون المقبوض
حينئذ قراضا لكل منهما خلاف الوكيل لان العامل يأخذ لغرض لا يستراح قوله ولا
يشتري بعضه وزوجته يعني لا يشتري العامل من يعتق على المالك ولا يشتري رب المال
لان النكاح ينفسخ بذلك قوله كالمأذون ولو اشترى يعني ان العبد المأذون له في
التجارة لا يشتري من يعتق على سيده ولا زوجة سيده كالعامل كما نص عليه ان للسيد
الخ واشترى قال في البسيط ويجوز للوكيل ان يشتري من يعتق على موكله اذن له
عتيد بقضائه وقد استشهد كما أشرت هذا النظير في قوله فان اذن له فاشترى ولم
يستأذنه اولم يشاركه فسد يعني اذا اقارض العامل رجلا باذن المالك فانكر شرطا ان
تعزل العامل وصار وكيلا في التصرف عقد القراض مع الثاني والمال ما هو عليه
عقد القراض صح واقلا قوله او لبيا ركه فسد يعني بشرط الاول على الثاني ان
يجعل له ما له من الربح شائعا بعد النقد فالثاني صحيح في الحال ولا جرة له على رب
المال لانه اذن في سقاية ماله وبطل اذن المالك في تعاطيه فيرجع ما عند يده والعامل
اجره يعني لو فاوض العامل شخصا فقراذن المالك فسخ وان رضي العامل الثاني
بتخلص العامل فسخ فيشترط ان اشترى بقرب الالتزام فالعقد باطل وان اشترى بعد مدة

شرطه

(٦٧)

ارتفع وقع الشراء والربح للعامل الاول وعليه اجرة الثاني قوله وان نهى احدهما
فعصى فالاصح بقاء الشركة العامل يعلم عشرة في القراض الصحيح
فاراد رجوعه وارب المال شاكا واراد رب المال الورود امتنع العامل
عملا بقوله المقلة قوله وان شاء اوكل فحرا له ان يوصي ويسنه بعد تعديه
فاذا باع العرض فالبيع صحيح بشرط ان لا يبيع بدون ثمن بلد القراض كما سبق
والثمن مضمون عليه وهذا معنى قوله وسنه وان عاد الى بلد القراض فبيعه كما
لثمن مضمون عليه وكما انه لو رد العرض الى بلد القراض قبل بيعه برئ مضمون والله اعلم
قوله وصح بيعه بقيمته لا دون بلده يعني ولا يعزل العامل بالسفر وركوب
البحر بغير اذن فلو باع هناك صح لكن يشترط ان لا ينقص عن ثمن بلد القراض
على ما فصلا يتعاب بمثله في العادة وهذا اذا لم ينهه عن السفر وان كان نهاه
لم يصح البيع قوله وله ما شرط يعني حيث صححنا تصرف العامل مع تعديه
فلا ينقص مما شرط له من الربح شيئا بل يعطاه كاملا قوله وعلى العامل
نفقته يعني نفقة نفسه حضرا وكذا سفرا سواسا فرا باذن المالك لا وسواء
كان السفر قريبا او بعيدا قوله ونشر وطي وحمل خفيف او اجرها يعني وعلى
العامل نشر الثياب وطيها واوراجها في مكان حفظها واحراجها منه وحمل
الخفيف وورنه كالدراهم والمسك فان استاجر على ذلك فالاجرة عليه
قوله وعلى المالك احرحمل ثقيل وكيل ووزن لم يباشره يعني ويودي
من مال القراض اجرة حمل الثقيل كالقطن والحديد والحنطة واجرة وزن ما
يوزن منها واجرة كيل ما يكال وان فعل العامل بنفسه فلا شيء له والله
الاشارة بقوله لم يباشره قوله وملك بقسمة الربح ولزوما يعني انما

Copyright © King Saud University